الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

كانون الأول ٢٠١٢

I. مقدمة

بلغ **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** ٤،٤٠٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ موزّعة على ١٣٧،٥٧٦[١] عنصراً في الحكومة المركزية، مقابل ٣،٨١٧ مليار ليرة في العام ٢٠١١ موزّعة على ١٣٦،٩٧٥ عنصراً (مراجعة المربع ١). هذه الزيادة البالغة ٥٩١ مليار ليرة تعود بشكل أساسي إلى (أ) زيادة التعويضات بقيمة ١٩٠ مليار ليرة، (ب) زيادة الرواتب الأساسية بقيمة ١٥١ مليار ليرة (دون الفروقات العائدة لسنوات سابقة) و(ج) زيادة الفروقات العائدة لسنوات سابقة بقيمة ١٣٣ مليار ليرة.

المربع رقم ١:- مكوّنات الرواتب والأجور

تتضمن الرواتب والأجور **الرواتب الأساسية** لكل الموظفين (الموظفين بدوام كامل وجزئي، المستشارين، الخبراء، والعاملين مقابل أجور مقطوعة ما عدا القوى العاملة المياومة)، **بالإضافة إلى التعويضات** (تعويضات العائلية، تعويضات الساعات الإضافية وتعويضات النقل)، **التقديمات** (المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، المنح المدرسية، النفقات الاجتماعية، العلاج في المراكز الطبية)، **المكافآت**، إضافة إلى **المساهمات في صناديق التعاضد** (مثل تلك العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة، النواب وموظفي مجلس النواب، القضاة والقضاة في المحاكم الروحية، والمساهمات لصالح الجامعة اللبنانية).

بلغت قيمة الرواتب والأجور ٣،٢٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠١٢، بزيادة ٢٨٤ مليار ليرة أو ١٠ في المائة بالمقارنة مع ٢،٩٧٤ مليار ليرة لبنانية مدفوعة خلال العام ٢٠١١، وذلك نتيجةً لمدفوعات غلاء المعيشة[٢] عن العام ٢٠١٢.

وبالتفصيل، بلغت كلفة غلاء المعيشة والفروقات المختلفة[٣] ٧٢٠ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٢ (من أصل ٣،٢٥٩ مليار ليرة)، أعلى من المبلغ المدفوع خلال العام ٢٠١١ والبالغ ٥٨٧ مليار ليرة لبنانية (من أصل ٢،٩٧٤ مليار ليرة). تجدر الإشارة إلى أنه قد صُرِف مبلغ ٦٣٢ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٢ من أجل تغطية غلاء المعيشة، منها ٤٩٨ مليار ليرة صُنِّفت تحت البند ١٣، في حين يتعلّق الرصيد المتبقي بشكل أساسي بالمدفوعات إلى المتقاعدين وبالتالي يُصَنَّف تحت البند ١٤ الذي لا يتناوله هذا التقرير.

لدى استثناء قيمة كل من غلاء المعيشة والفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ٢،٣٨٧ مليار ليرة خلال العام ٢٠١١ مقارنة مع ٢،٥٣٩ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٦ في المائة عائدة بشكل أساسي إلى تجنيد عناصر جديدة في الجهاز العسكري إضافة إلى تعويضات حالة الطوارئ[٤].

---

[١] هذا الرقم لا يتضمن الأساتذة المتعاقدين الذين بلغ عددهم ٢٤،٦٥٣ خلال العام ٢٠١٢.

[٢] تضمنت مدفوعات غلاء المعيشة مدفوعات عن أشهر أيلول، ت١ ،ت٢ و ك١ ٢٠١٢ وجزء من مدفوعات فروقات عائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢. كل الدفعات تمت من خلال سلف خزينة بموجب المرسوم رقم ٨٨٥١ تاريخ ٧ أيلول ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى إن بعض سلف الخزينة تتضمن كل من أساس الراتب وكلفة غلاء المعيشة، إلا إن الفصل بينهما غير ممكن.

٣ تتضمن الفروقات المختلفة ما يلي: (أ) فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨، (ب) فروقات الدرجات الاستثنائية الممنوحة للجهاز التربوي بحسب القانون رقم ١٠٢ تاريخ ٦ آذار ٢٠١٠، القانون رقم ١٥٩ تاريخ ٦ آب ٢٠١٠ والقانون رقم ٢٢٣ تاريخ ٤ نيسان ٢٠١٢، و(ج) تعويضات خدمة الميدان التي كان قد تم تسديدها في شباط ٢٠١١ مقابل لا شيء خلال العام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ تمّ دفعها، بالمبدأ، خلال العام ٢٠١٢ باستثناء بعض المتقاعدين العسكريين.

٤ تدبير ٣

جدول رقم ١: تأثير دفع الفرو قات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢ –ك١ ٢٠١١	ك٢ –ك١ ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفرو قات)	**2,974**	**3,259**	**10%**
المدفوعات العائدة لسنوات سابقة:	587	222	-62%
فروقات الجهاز العسكري عن ١٩٩٦-١٩٩٨	*486*	*33*	*-93%*
المرفق ٦ فروقات الجهاز العسكري	*52*	-	-
فروقات الجهاز المدني عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨	*37*	*35*	*3%*
الدرجات الاستثنائية للجهاز التربوي	-	*144*	-
كلفة غلاء المعيشة عن ٢٠١٢	-	498	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفرو قات)	**2,388**	**2,539**	**6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مسجلاً نسبة ٣١ في المائة خلال العام ٢٠١٢ بالمقارنة مع نسبة ٣٣ في المائة خلال العام ٢٠١١؛ وتجدر الإشارة إلى أنه ثاني أكبر مكوّن من إجمالي الإنفاق من بعد دفعات الفوائد، حيث سجّل نسبة ٢٢ في المائة خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. من جهة أخرى، سجّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة ٣١ في المائة من إجمالي العائدات، بزيادة عن نسبة ٢٧ في المائة العائدة لعام ٢٠١١. وعند احتساب نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من الناتج المحلي الإجمالي، يُلحظ ارتفاعاً من٦،٥ في المائة خلال العام ٢٠١١ إلى ٧،١% خلال العام ٢٠١٢.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات ٦/		التقديمات الاجتماعية ٧/		نفقات أخرى ٨/		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢ – ك١	٢٠١٢ ك٢ – ك١	٢٠١١ ك٢ – ك١	٢٠١٢ ك٢ – ك١	٢٠١١ ك٢ – ك١	٢٠١٢ ك٢ – ك١	٢٠١١ ك٢ – ك١	٢٠١٢ ك٢ – ك١	٢٠١١ ك٢ – ك١	٢٠١٢ ك٢ – ك١
الجهاز العسكري	**1,976**	**1,937**	**70**	**77**	**404**	**591**	**2**	**4**	**2,452**	**2,608**
الجيش	1,402	1,229	45	47	242	395	1	2	1,690	1,673
قوى الأمن الداخلي 1/	457	540	20	23	132	156	0	0	609	719
قوى الأمن العام 2/	83	105	3	3	23	25	1	1	110	135
قوى أمن الدولة 3/	33	63	2	3	8	15	0	0	42	81
الجهاز التربوي	**687**	**937**	**68**	**62**	**0**	**0**	**1**	**1**	**756**	**1,000**
الجهاز المدني 4/	**312**	**385**	**63**	**66**	**4**	**8**	**192**	**292**	**570**	**750**
تعاونية موظفي الدولة							*149*	*250*	*149*	*250*
الجمارك 5/									**38**	**50**
إجمالي الإنفاق	**2,974**	**3,259**	**201**	**204**	**408**	**598**	**195**	**297**	**3,817**	**4,408**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من التقديمات الاجتماعية.
(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

يشكل الجهاز العسكري الحصة الأكبر من مجموع موظفي القطاع العام. فمع نهاية العام ٢٠١٢، ارتفع عديد[٥] الجهاز العسكري من ٩٢،٧٧٦ عنصراً في ٢٠١١ إلى ٩٤،٤٥٥ عنصراً في ٢٠١٢، موزّعين على الشكل التالي:

- ٦٢،٣٧٧ عنصر في الجيش اللبناني.
- ٢٥،٩٩١ عنصر في قوى الأمن الداخلي.
- ٤،٦٠٥ عنصر في الأمن العام[٦].
- ١،٤٨٢ عنصر في أمن الدولة.

انخفضت مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري في العام ٢٠١٢ بقيمة ٣٩ مليار ليرة لبنانية أي ٢ في المائة، وذلك بسبب انخفاض دفعات الفروقات العائدة لسنوات سابقة خلال العام ٢٠١٢ بالمقارنة مع العام ٢٠١١. وبالتفصيل، بلغت قيمة الفروقات العائدة لسنوات سابقة للجهاز العسكري ٥٣٨ مليار ليرة في العام ٢٠١١، أعلى بكثير من المبلغ المدفوع في العام ٢٠١٢ والبالغ ٣٨٤ مليار ليرة.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة من العامين المذكورين، تسجل مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري ارتفاعاً بقيمة ١١٥ مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل ٨ في المائة، يعود بشكل أساسي إلى تجنيد عناصر جديدة. السبب الآخر في هذه الزيادة يكمن في تسديد تعويضات حالة الطوارئ التي سببتها الأحداث الأمنية الحاصلة في لبنان، كتلك الاشتباكات التي وقعت في طرابلس وعكار[٧].

جدول ٣: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز العسكري

(مليار ل.ل.)	ك ٢– ك١ ٢٠١١	ك ٢– ك١ ٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	**1,976**	**1.937**
الفروقات العائدة لسنوات سابقة:	538	33
فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦ - ١٩٩٨	*486*	*33*
غلاء المعيشة عن ٢٠١٢	0	351
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**1,438**	**1,553**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

٥ لا يتضمن عدد القوى العاملة في الجهاز العسكري موظفي الجمارك العسكريين.
٦ إن العدد الإجمالي لعناصر الأمن العام قُدر من قبل مديرية الصرفيات في العام ٢٠١١ ب ٣٤٦ عنصراً. هذا الرقم لا يتضمن المؤهلين، المعاونين، الرقباء، العرفاء والجنود. لذلك، تم تقديرهم استناداً إلى عدد ٤،٩٨٠ عنصراً المقدرين في العام ٢٠٠٨, إضافةً إلى توظيف ١،٢٥٠ عنصر منذ عام ٢٠٠٨ لغاية تاريخه.
٧ تدبير ٣.

B.III الجهاز التربوي

بلغ عدد العاملين في الجهاز التربوي ٢٧،٤٤٣ في نهاية العام ٢٠١٢، مسجلاً بذلك انخفاضاً من ٢٨،١٧٠ في العام ٢٠١١. إن توزيع العاملين في الجهاز التربوي جاء على الشكل الآتي:

- ١٩،٩٥٤ أستاذ في التعليم الأساسي في المديرية العامة للتربية.
- ٦،٣٢١ أستاذ في التعليم الثانوي في المديرية العامة للتربية.
- ٢٥٦ أستاذ في التعليم الأساسي في مديرية التعليم المهني والتقني.
- ٩١٢ أستاذ في التعليم الثانوي في مديرية التعليم المهني والتقني.

وبسياق متصل، التحق حوالي ٢٤،٦٥٣ أستاذ متعاقد خلال العام ٢٠١٢. غير أن رواتب وأجور هؤلاء غير مُدرجة تحت البند ١٣ ولا يشملها هذا التقرير.

يمكن تفسير الزيادة في رواتب وأجور الجهاز التربوي البالغة ٣٦ في المائة خلال العام ٢٠١٢ بدفعات الفروقات التي تم معظمها في العام ٢٠١٢، والتي تضمنت ما يلي:

- *دفع فروقات الدّرجات الاستثنائية* البالغة ١٤٤ مليار ليرة[٨] في العام ٢٠١٢ لتغطية كلفة الفروقات المتعلقة بالدرجات الأربعة الاستثنائية الممنوحة[٩] لأساتذة التعليم الأساسي والثانوي، بالإضافة إلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثالثة والرابعة من أساتذة التعليم المهني والتقني.
- دفع *كلفة غلاء المعيشة* عن أشهر تشرين الأول، تشرين الثاني وكانون الأول من العام ٢٠١٢، فضلاً عن فروقات غلاء المعيشة العائدة لفترة شباط–أيلول ٢٠١٢.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات الأخرى، تسجل رواتب وأجور الجهاز التربوي ارتفاعاً بقيمة ٢٧ مليار ليرة لبنانية (٤ بالمائة) يعود بشكل أساسي إلى:

- ارتفاع بقيمة ١٦ مليار ليرة لبنانية في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي، المتوسط والثانوي، وارتفاع بقيمة ٨ مليار ليرة لبنانية في المدفوعات المخصصة لأساتذة التعليم الثانوي في المديرية العامة للتربية، إضافةً إلى ارتفاع بقيمة ٨ مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتدربين في التعليم الأساسي والثانوي.
- هذا الارتفاع قابله انخفاض بقيمة ١٣ مليار في المدفوعات المخصصة لأساتذة التعليم الأساسي الدائمين في المديرية العامة للتربية، مقروناً بانخفاض بقيمة ٣ مليار ليرة في المدفوعات المخصصة للأساتذة المتعاقدين في مديرية التعليم المهني والتقني، ويعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى مسألة توقيت الدفعات.

---

٨ تمت هذه الدفعة بموجب سلفة خزينة بحسب المرسوم رقم ٧٣٤١ تاريخ ٢٩ كانون الاول ٢٠١١، والمرسوم رقم ٨٣٤٥ تاريخ ١٥ حزيران ٢٠١٢.

٩ منح القانون رقم ١٥٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ٢٠١١ أربع درجات استثنائية لأساتذة التعليم الثانوي، ولأفراد الهيئة التعليمية من الفئات الثانية ،الثالثة والرابعة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، مقسمة على الشكل التالي:درجتين استثنائيتين ابتداءً من ٢٠١٠/١/١ ودرجتين استثنائيتين ابتداءً من ٢٠١١/١/١.تجدر الإشارة إلى أن هذه القانون له تأثير دائم، حيث أن القيمة الإجمالية للدرجات الأربعة قد أُدرجت في أساس راتب الأساتذة المعنيين ابتداءً من ٢٠١٢/١/١.

جدول ٤: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز التربوي

(مليار ل.ل.)	ك٢ – ك١ ٢٠١١	ك٢ – ك١ ٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات وغلاء المعيشة)	**687**	**937**
الفروقات العائدة لسنوات سابقة:	1	144
فروقات الدرجات الاستثنائية الأربعة	-	*144*
غلاء المعيشة عن ٢٠١٢	-	80
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**686**	**713**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

C.III الجهاز المدني

بلغ عدد العاملين في الجهاز المدني ١٦،٠٢٩ في العام ٢٠١١، وانخفض إلى ١٥،٦٧٨ في العام ٢٠١٢، موزّعين على الشكل التالي:

- القوى العاملة العادية: ٨،٧٩٨.
- القوى العاملة المتعاقدة: ٤،٦٦٧.
- القوى العاملة المياومة[١٠]: ٢،٢١٣.

تجدر الإشارة إلى أن رواتب وأجور القوى العاملة المياومة لا تدخل تحت البند ١٣. بناء عليه، إنّ التحليل الوارد أدناه يخص القوى العاملة العادية والمتعاقدة دون المياومة.

يعود الارتفاع بنسبة ٢٣ في المائة في المدفوعات المخصصة للجهاز المدني بشكل جزئي إلى دفع مبلغ ١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[١١] عن الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩، وإلى دفعات غلاء المعيشة البالغة ٦٢ مليار ليرة، مقابل لا شيء في العام ٢٠١١.

من منظار التصنيف الإداري[١٢]، جاءت أبرز الزيادات خلال العام ٢٠١٢ في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية والمغتربين، (٣) فئة القضاة[١٣]، والتي شهدت ارتفاعاً بقيمة ١٣ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة و٢٣ مليار ليرة على التوالي.

- يعود الارتفاع في المدفوعات إلى الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان إلى الاختلاف الملحوظ في توقيت دفع الرواتب الشهرية، بعد أن تمّ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة في ٢٠١٢ كان قد استحق في العام ٢٠١٠، ودفع مبلغ ٤ مليار ليرة كان قد استحق في العام ٢٠١١، إضافةً إلى دفع فروقات أسعار الصرف البالغة ٩ مليار ليرة والتي قابلها جزئياً انخفاض بقيمة ٥ مليار ليرة في مدفوعات الفروقات عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- يعود الارتفاع في رواتب وأجور الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية والمغتربين في بيروت إلى دفع ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[١٤].

١٠ تعمل القوى العاملة المياومة على أساس الساعة.

١١ للمزيد من المعلومات عن فروقات أسعار صرف العملات، الرجاء مراجعة المربع ٢ في تقرير الرواتب والأجور لشهر شباط ٢٠١٢.

١٢ التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

١٣ من ضمنهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتدربين في معهد القضاء، القضاة المدنيين في ديوان المحاسبة والقضاة المدنيين في مجلس شورى الدولة.

١٤ بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها بالمرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

- يعود الارتفاع في مدفوعات القضاة من ٥٢ مليار ليرة في العام ٢٠١١ إلى ٧٦ مليار ليرة في ٢٠١٢، إلى سلسلة الرواتب والأجور الجديدة[١٥] التي منحت القضاة المدنيين والروحيين زيادةً في الرواتب.

IV. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة ١٩٠ مليار ليرة، من ٤٠٨ مليار ليرة في العام ٢٠١١ إلى ٥٩٨ مليار ليرة في العام ٢٠١٢. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة زيادة المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+١٥٣ مليار ليرة، والتي بدورها ارتفعت نتيجة الزيادة بقيمة ٧٧ مليار ليرة و٦٤ مليار ليرة في المنح المدرسية والمساعدات الاستشفائية على التوالي)، وقوى الأمن الداخلي (+٣٣ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٨ مليار ليرة).

وبالتفصيل، ارتفعت المنح المدرسية بقيمة ١٠٦ مليار ليرة، من ١٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠١١ إلى ٢٧٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢. هذه الزيادة، التي يعود ٧٢ في المائة منها إلى الجيش، تعود بشكل أساسي إلى (أ) الارتفاع في نسبة المنح المدرسية من ٥٠ في المائة من الرسوم المدرسية في العام ٢٠١١ إلى ٨٥ في المائة في العام ٢٠١٢، و(ب) التأثير غير المباشر لكلفة غلاء المعيشة الذي أدّى إلى زيادة في الرسوم المدرسية وبالتالي المنح المدرسية.

إضافةً إلى ذلك، ارتفعت التقديمات الاستشفائية من ١٦٨ مليار ليرة في العام ٢٠١١ إلى ٢٣٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، مسجلةً زيادةً بقيمة ٦٨ مليار من ضمنها ٩٤ في المائة مخصصة للجيش. السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة مرتبط بالمبالغ المدوّرة من العام ٢٠١١.

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

شهدت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٦]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠١٢ بلغ ١٠٢ مليار ليرة. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة واختلاف توقيت الدفعات، حيث أن مبلغ ٦١ مليار ليرة[١٧] من أصل ٢٥٠ مليار ليرة تم تحويلها إلى تعاونية موظفي الدولة في العام ٢٠١٢ يعود أساساً إلى مشروع موازنة العام ٢٠١١؛ بالمقابل، تم تحويل ١٩٥ مليار ليرة في العام ٢٠١١.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بلغ ١٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠١١. جاء هذا الفرق بشكل أساسي نتيجة كلفة غلاء المعيشة التي بلغت ٦ مليار ليرة لبنانية خلال الفترة المذكورة.

---

١٥ وفقاً لاعتماد القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١. للمزيد من المعلومات عن زيادة رواتب وأجور القضاة، الرجاء مراجعة المربع ٢ في تقرير الرواتب والأجور عن شهر كانون الأول ٢٠١١.

١٦ يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

١٧ تمت هذه المدفوعات بشكل أساسي من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم ٧٠٠٥ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١، الذي سمح بدفع مبلغ ٦١ مليار ليرة لتعاونية موظفي الدولة لتغطية النفقات المتكبدة حتى نهاية العام ٢٠١١.